الدكتور فارس السقاف لـ«الميثاق»:

النخبة في المعارضة لا تربي الأعضاء على الوطنية

■ حذر رئيس مركز دراسات المستقبل الدكتور فارس السقاف أحزاب اللقاء المشترك من السعي لتأجيل الانتخابات المقبلة تحت ذرائع وحجج تخالف نصوص الدستور وتتعارض مع النهج الديمقراطي.. مؤكداً أن التأجيل سيدخل البلد في فراغ دستوري وأزمات متلاحقة خاصة وان تلك الاحزاب تتهرب من إجراء الانتخابات الا وفق شروط تعجيزية قد يتعذر تحقيقها، ومن ثم ستخضع مسألة إجراء الانتخابات لرغبات المشترك وليس للدستور والقانون.
وكشف السقاف عن وجود انقسامات كبيرة بين أحزاب اللقاء المشترك، الامر الذي أثر على قرارات أحزاب المشترك .. والى نص الحوار:

لقاء: عارف الشرجبي

بدايةً كيف تقرأ المشهد السياسي في الساحة؟

– المشهد السياسي نرى أنه يتجمع في موسم تاريخي.. عادةً عند الانتخابات تتجلى المشكلة بكل صورها وكافة أنواعها فتصبها القوى السياسية في هذه اللحظة التاريخية وتحملها عبء ومسؤولية كل شيء.. ستجد في هذه اللحظة الاحزاب والقوى السياسية تطرح كل المشاكل الاقتصادية والامنية والسياسية.. الخ، ومع ان هذه المشاكل موجودة طوال الفترات الماضية الا أن الاحزاب تطرحها بصورة مبالغ فيها خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات لا لشيء إلا لأنهم يريدون التضخيم ودخول الصفقات والمساومات والتسويات وغيرها كالدعوة للتشاور الوطني من قبل أحزاب المشترك، ومناقشة قضايا الاصلاح السياسي وكل قضايا اليمن في هذه اللحظة، دون ان يكون هناك تركيز على العملية الانتخابية التي من المقرر ان تتم في ٢٧ ابريل المقبل.

في تصورك لماذا يتعمد المشترك استدعاء، كل هذه الاوراق وخلطها في هذه الفترة تحديداً؟

– كل هذا يعد من قبيل التوظيف السياسي ولكن عندما تتم الانتخابات إن شاء الله ويتم فرز الأصوات وتعلن النتيجة ستتجلى كثير من الأمور.

● اللقاء التشاوري محاولة ضغط على المؤتمر للقبول بمطالب غير مشروعة

وأين دور أحزاب المعارضة في حل مثل هذه المشاكل؟

– اليمن تعاني كثيراً من المشاكل الاقتصادية والسياسية والارهاب وغيرها، وهي ليست محصورة في بلادنا بل توجد في المنطقة والعالم وان كان هناك خصوصيات يمنية فإنها تعالج في إطار وطني ويفترض على الأحزاب أن تركز على الأزمة الاقتصادية وموضوع التنمية وترسيخ المؤسسات الديمقراطية، وغالباً ما نسمع المشترك يقول تسوية المشاكل وكانه ملعب كرة وان السنوات الماضية كلها لم تكف لتسوية الملعب – متى سيتم تدريب الفريق – ولذلك نرى ان كثيراً من الأمور قد اختلطت بل لقد اتضح أن النخبة في هذه الاحزاب لا تربي الافراد على الوطنية وإنما كلما اختلفوا مع المؤتمر يستدعون كل المشكلات ويترصدون ويتربصون ويتصيدون هذه المشكلات بل وينسبونها الى الحزب الحاكم بغرض اظهاره أنه أفلس وانه أدخل البلاد في مشاكل، حتى مسالة الارهاب ومسالة صعدة التي يختلفون معهم فكرياً واصولياً «الحوثيون» ولكن تجد المشترك يدعوهم للتشاور بعد أن كانوا محور ارتكاز في مقارعتهم ومناوءتهم، وكذلك جماعة حرب الانفصال.. إذاً هذا الامر يتعلق ببرجماتية نفعية بل تتغير وتتبدل حسب الرغبة والمرحلة، أما مسالة اشتراكهم في حل هذه المشكلة أو تلك فإذا كانوا لا يريدون ذلك فالمطلوب عدم تحميل الوطن فوق ما يحتمل هذا على أقل تقدير.

ضغوط مشبوهة

الدعوة الى تشاور وطني .. لماذا وما أبعاده؟

– في تصوري أن الأزمة الموجودة حالياً لدى المشترك هي أن كلاً يعبر عن أزمته الداخلية وكلاً له مطالبه لما بعد الانتخابات، ويبحث عن موقعه في الخارطة السياسية من الآن، ولذلك يخلطون الأمور كل حسب مصلحته، وفي الندوة التي عقدت بمركز دراسات المستقبل أبدى عدد من أعضاء المشترك أن القائمة النسبية أساسية لا يمكن تجاوزها وهذا الامر لم يطرحه المشترك من قبل، كما تجد المشترك يطرح قضايا متعلقة بحرب ٩٤ والانفصال وما تلاها من مشكلات أثناء التقاسم الثنائي والثلاثي وما سببه التقاسم من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها، وهي مسؤولية أحد التقاسم السابق ثنائي وثلاثي، وفي حقيقة الامر فالمشترك يريد أن يدخل البلاد في متاهات، ولهذا استحضر كل الاوراق ومن ضمنها ورقة التشاور الوطني الذي أعلن عنه بغرض الضغط على المؤتمر للقبول إما بتلبية مطالبهم أو بتأجيل الانتخابات القادمة.

هل يراد بالتشاور الوطني المزعوم الالتفاف على المؤسسات الدستورية القائمة أم ماذا؟

– كما قلت إن التشاور الوطني محاولة للضغط على المؤتمر الشعبي العام للقبول بمطالبهم غير المشروعة .. هذا التشاور ضمن الأوراق التي يلعب بها المشترك لتنفيذ مطالبه، ولكن لابد من الإشارة الى أن هناك اشخاصاً في الاشتراكي والاصلاح والناصري ليسوا مع التشاور لكن الذي يتبنى هذا التشاور يخرج تكتل المشترك عن مساره الى قضايا ومطالب أخرى قد تضر بالمشترك وتجعله يغيب عن المشهد السياسي في الفترة المقبلة ، ونحن لا نريد ذلك لتحقيق قدر من التوازن في الساحة، وفي طبيعة الحال فالدعوة للتشاور يبدو أنها دعوة لظهور نتوءات قبلية فقط.

هذه النتوءات هل تعمل ضمن الدستور لتعزيز النهج الديمقراطي أم ماذا؟

– الدستور واضح فاذا كنت تريد أن تكون حزباً، فهناك إجراءات محددة عبر لجنة شؤون الاحزاب وإذا كنت تريد تكوين منظمة مجتمع مدني فهناك وزارة مختصة، كذلك الجمعيات لها جهات تمنح تصاريح عملها إنما عندما نقول مثلاً مجلس تضامن أو لقاء تشاوري أو غير ذلك من المسميات التي نسمع عنها هذه الايام.. نحن لا نمانع وجود مثل هذه المسميات، كما وقد يفهم البعض ولكن لسنا مع بقائها خارج الدستور ولابد على الدولة تنظيم عمل هذه المسميات وتحديد طبيعة عملها وفقاً للقانون.. الآن داخله قيادات حزبية وزعامات قبلية فكيف يمكن الخلط بين هذا وذاك، فأصبحنا لا نعرف هل هو داع قبلي أم لجان شعبية أم غيرها، ولو عملنا استطلاعاً على كثير من المواطنين لمعرفة رأيهم حول عمل هذه التكوينات فسنجد من يقول إنه لا يعرف أو إن هذه المسميات للدعاية الشخصية التي ترغب بالظهور.

لماذا يريد المشترك تأجيل الانتخابات؟

– يقول المشترك انه لا يريد التأجيل ولم يطلب التأجيل – الآن – من الذي يعلق الجرس – فهم يريدون التأجيل ولكن يخططون ان يعلن المؤتمر عن التأجيل، فلو قام المؤتمر بإعلان التأجيل سيقول المشترك للناس ان المؤتمر لم يلتزم بالاستحقاق الدستوري ويحمله المسؤولية ليظل المؤتمر الشعبي العام يلاحق المشترك لتنفيذ الاتفاقات التي بني عليها التأجيل لفترة معينة، وهنا يستطيع المشترك فرض شروطه على المؤتمر والطريقة التي يريد من خلالها إدخال البلاد في فراغ دستوري من خلال التأجيل الذي يسعى اليه المشترك الذي لايريد الدخول في الانتخابات الا إذا ضمن عدداً من المكاسب والدوائر الانتخابية المغلقة مسبقاً، وهذا انقلاب على الدستور والقانون وتزوير للعملية الانتخابية قبل أن تجري، الأمر الذي ينخش على الديمقراطية من حدوثه، كما ان التأجيل سيدخل البلد في متاهات كبيرة يصعب التكهن بها.

غاية لاتدرك

إذاً أنت تسمي التوافقات والصفقات انقلاباً على الدستور؟

– فعلاً هي كذلك لأننا نريد أن يكون كل الناس خاضعين للقانون والدستور، ولذلك نحن ضد اختراقات القانون والدستور تحت أي مسمى، لذلك لابد من تشكيل لجنة لحماية الدستور.. تخيل أن بعض الذين حضروا الندوة التي عقدت في مركز دراسات المستقبل من احزاب المشترك يقولون إن القضاء ليس مستقلاً.. عندما يحكم القضاء لصالحهم يقولون هناك قضاء، وعندما يحكم ضدهم يقولون القضاء فاسد ولا نعترف به .. إذاً هناك معالطات.. فإذا كنت لا تعترف بالمؤسسات الدستورية ومؤسسات القضاء والبرلمان تعتبره حق المؤتمر الشعبي العام .. فماذا نعمل لنرضيك إذاً وما هو الحل في نظرك؟ يؤسفني القول: إن الأخوة في اللقاء المشترك يذهبون ويرجعون يبتعدون ويقتربون بحثاً عن السلطة ومن أية زاوية إنما المواطن ليس في حسابهم في الوقت الراهن.

لماذا قاطع المشترك الحوار جهراً مع المؤتمر؟

– المشترك دخل الحوار لتحقيق مصالحه التي لم يحققها في الاطر الدستورية والقانونية المتعارف عليها، وعندما لم يحقق تلك المصالح كاملة من الحوار كانوا يقاطعون ثم يعودون للحوار مرة أخرى، ولديهم اشتراطات ومطالب اضافية جديدة، ولذلك رأوا انهم كلما قاطعوا الحوار واعلنوا اللجوء الى خيارات اخرى تم دعوتهم للحوار، وتم إعطاؤهم المطالب التي يريدون لذلك تجد المشترك اليوم يقاطع الحوار ويلمح بمقاطعة الانتخابات لرغبته في الحصول على بعض الدوائر الانتخابية وغيرها.

نحن لا نقول إننا ضد الحوار او يجب أن لا يتحاور الناس ولكن لماذا لا يتحاورون ضمن المؤسسات الدستورية، أما إذا خرج الحوار من تحت قبة البرلمان وحدود الدستور والقانون وخضع للصفقات والتوافقات فلماذا تحرم الاحزاب خارج المشترك والمؤتمر الشعبي العام من هذا الحوار ومما يتم الاتفاق عليه.

برزت في الآونة الأخيرة دعوات وأصوات نشاز في بعض المحافظات مثل ما يسمى بالحراك.. فلماذا لم يحدد المشترك موقفاً واضحاً منه؟

– الحراك سابق لتحركات الاشتراكي وله اتصالاته الخارجية وله أهدافه، وعندما نظر الاشتراكي انه إذا تصادم مع الحراك سيفقد الكثير من شعبيته التي بدأت تتناقص منذ حرب ١٩٩٤م وما تلاها، لذلك حاول ركوب الموج مع الحراك الذي يسوق للناس شعارات غير وطنية تريد النيل من الثوابت الوطنية والوحدة وإعادة الماضي الغابر الذي ذهب الى غير رجعة.. هذا الأمر جعل الحراك لا يعترف بالاشتراكي لأنه عميل مع السلطة حسب قولهم.. إذاً الاشتراكي يهادن ويتماهى مع الحراك ليحقق مكاسب ليقول انه مازال موجوداً في الساحة، ولذلك لم يدن الحراك وعدم إدانة الحراك من الاشتراكي انسحب على بقية احزاب المشترك التي تجامل الاشتراكي، وأيضاً تريد تأجيج الحراك انتقاماً من السلطة ومن الاشتراكي معاً.

صكوك الغفران

ألا ترى أن هذه الممارسات تؤثر على الهوية والثوابت الوطنية؟

– الثوابت يجب أن ننظر لها على أنها مقدسة لا يجب تجاوزها أو المساس بها.. الدين والوحدة والثورة قضايا كبرى يجب عدم المساس بها وإذا كان هناك اختلاف في الوسائل كل يأتي من طريق أو زاوية مختلفة، فهذا ممكن لكن الأصل هو الحفاظ على الثوابت.. للأسف هناك أحزاب تعمل على تغييب مفهوم الوطنية او تخوين او تكفير الآخر الذي يختلف معها في التوجه والهدف، مسالة مسلم وكافر وإعطاء صكوك الغفران هذا يدخل الجنة وهذا لا يدخل يفترض ألا نتحدث عنها ولا نخوض فيها.. نتنافس في قضايا التنمية والأمن الغذائي وغيره، ولكن هذا لا يحدث عندنا لأن الاحزاب ليست أحزاباً اجتماعية وإنما أحزاب سياسية تتطلع الى السلطة فقط.. كثير من الاحزاب ليس لديها دوائر اجتماعية وثقافية وشبابية أو دوائر للمرأة، لذلك يتوجب عليها إعادة صياغة تكويناتها.

انقسام الاصلاح

أين موقع المرأة في أجندة اللقاء المشترك؟

– هناك خلافات كبيرة داخل المشترك بشأن المرأة بل هناك خلافات في إطار حزب الاصلاح نفسه في موضوع المرأة ومسالة الديمقراطية والانتخابات وطاعة ولي الأمر مازال في الاصلاح من يقول لا نريد التحالف مع الاشتراكي بسبب الاختلاف العقائدي والفكري فيقولون لماذا نتحالف معهم.. هذا الخلاف جعل المشترك لا يحسم كثيراً من الأمور سواء فيما يتعلق بترشيح المرأة او غيرها من القضايا الوطنية مثل إدانة الحراك او الحوثية او غيرها من الامور.. لا يقرون بترشيح المرأة ولا بولايتها.. إذاً المسالة لم تحسم حتى الآن من ناحية فكرية وتصورية ولكنهم يقرون بأن تكون ناخبة فقط وليس منتخبة وهذا هو التناقض، فإذا كانوا غير مقتنعين بها كمرشحة، لماذا يقبلون بها كناخبة أي شاهدة على أحقية هذا المرشح من عدمه ويساوون صوتها بصوت الرجل في تزكية المرشحين، ولهذا أتصور أن عمر اللقاء المشترك لن يطول وانه تحالف مرحلي حتى لو دخلوا في الانتخابات ستجدهم يختلفون عند توزيع الدوائر، سيقولون كيف لقواعد الاصلاح تذهب لتصوت لشخص اشتراكي وقد عرفنا انه اشتراكي والصوت أمانة لابد أن نعطيه لمن يقيم الصلاة والفروض.. قد يكون القيادبون الكبار في الاصلاح يسايرون الاشتراكي لكن القواعد في الاصلاح مازالت على مواقفها الرافضة للاشتراكي حسب التعبئة التي تلقوها.

وماذا عن القائمة النسبية التي يطالب بها المشترك؟

– لم تكن القائمة النسبية ضمن نقاط الحوار وبنوده مع المؤتمر الشعبي العام لكنها ظهرت مؤخراً عندما قبل المؤتمر بالكثير من مطالب المشترك عمل المشترك على تصعيدها، واعلن القائمة النسبية ووضعوا العقدة في المنشار والعصي داخل الدولاب حتى تتكسر وتصبح العجلة غير قادرة على الدوران.. المشترك يعلم أن القائمة النسبية لا يمكن تحقيقها الآن حتى وان تم القبول بها وهذا بسبب عدم وجود الوقت الكافي للتعديل الدستوري لأن الدستور حالياً حدد عدد الدوائر بـ٣٠١ دائرة وهي فردية.

ولابد أن اشير الى أن القائمة النسبية الكاملة ليست من صالح اليمن خاصة وقد تراجع عنها كثير من الدول لأنها تسبب أزمات وخلافات ضد الحكومة كما هو حاصل في بلد عربي وايضاً في ايطاليا وغيرها .. القائمة النسبية ستجعل اليمن دائرة واحدة وبصوت الناس على برامج وليس لأشخاص ونحن لدينا شخصيات اعتبارية وقبائل مازال الناس يلتفون حولها في كثير من الدوائر وخاصة في الارياف مع انتشار الامية التي تجعل المواطن غير قادر على فهم اسلوب الترشيح بالقائمة النسبية، كما أريد ان اشير الى أن حمود الذارحي قال: إنه ليس مع القائمة النسبية، وهذا يؤكد اختلاف المشترك حول القائمة النسبية ولم يحسموا امرهم حولها حتى الآن واتخذوها فقط للمزايدة.

● القائمة النسبية أدخلت دولاً كثيرة في أزمات وصراعات ولا تصلح لليمن

كلمة أخيرة؟

– أدعو الأحزاب ألا تحصر نفسها بالمماحكات والمطالب الصغيرة وان تنظر لمصلحة الوطن، لأن الانتخابات مفردة من المفردات ويجب ألا تكون عقبة وهدفاً نهائياً تسعى إليه بإثارة الانقسامات وخلق الأزمات داخل البلاد.. ولو حدث ذلك فلن يفلتوا منها هم قبل غيرهم وسيتحملون المسؤولية وسوف يصيبهم الضرر قبل الآخرين.●

بالعين المجردة

سلامة الأوطان.. كرامة الإنسان

سالم باجميل

■ الأخطار والتحديات المحيطة بأوطان العرب والمسلمين من الكثرة بحيث يصعب على المرء ذكرها ناهيك عن حصرها.. وجلها ما كان مصدره الأساسي أبناؤها، وأقلها ما كان من أعدائها –في نظر الكثيرين من أبنائها– ولا نملك إلا أن نقول: إن لله في خلقه شؤون.

أوطان العرب والمسلمين حبا ها الله جلّ جلاله بالكثير جداً من أسباب القوة والعظمة على حد تعبير بعض الدارسين والباحثين الغربيين.. ولكن أبناءها كما يبدو لنا بما لدى غيرهم في أوطان العالم.. يتطلعون إلى معرفة البعيد ولا يبالون إلا فيما ندر بالقريب.. ومن يدري لعلّ لعلام الغيوب في هذا حكمة .

ماذا يفيد العلم بالشيء إذا لم يطبق في الحياة؟! وماذا يفيد العرب والمسلمين علمهم أيضاً بما لديهم من أسباب للقوة ما يجعلهم يحافظون على بقاء وجودهم مرفوعي الهامات إذا ما وضع ذلك العلم موضع التطبيق.؟!

يقول بعض علماء الغرب ان العرب خاصة والمسلمين عامة يمتلكون من عوامل القوة ما لم تمتلكه العديد من الأمم والشعوب إلا أنهم ما برحوا أبعد ما يكون عن استخدامه في الواقع وهذا هو سبب من أسباب بقائهم العريض الطويل في كنف الاستكانة والذل والمهانة .

ففي طليعة ما يمتاز به العرب والمسلمون من عوامل القوة أن لديهم كتاب الله وسنة نبيه بدلائهم إلى الحق والإنصاف في السراء والضراء وفيهما بالنسبة إليهم وإلى سواهم من الأمم والشعوب خير كثير في الدنيا والآخرة لو كانوا يعلمون.

كما أن لديهم تاريخاً مشتركاً يمتد على مدى ١٤٣٠ سنة حافلاً بالصعود والهبوط.. وفيه كنوز ثمينة من التجارب والمعارف الإنسانية الغنية تحتوي على اقتباس عظيم من الإلهام والعمل على الأقدام الفاعل لتجاوز الخوار والضعف البادي في رحاب حاضرهم ومستقبلهم المنظور.

وقد يقول قائل: إن هذا على أهميته وحده لا يكفي.. ولوكنا من الأمم والشعوب التي ترى وتقدر.. ولكن الله حبانا فوق هذا وذاك في أوطاننا ثروات وطنية هائلة لم نستطع حمايتها من الأعداء الطامعين ناهيك عن إننا لم نحسن استغلالها واستخدامها لصالحنا إلاّ في حالات نادرة وعابرة طوال تاريخنا.

لا ادري ما إذا كنا راضين أو مجبورين على مشاركة أعدائنا في ثرواتنا مكتفين بالحصول على الذر اليسير منها.. في الوقت الذي نحن أصحاب الحق في امتلاكها والتصرف فيها كما نشاء.

أي بلاء اشد وأعظم مما نحن نتردى في الوقت الراهن فيه.. حيث أصبحنا شيعاً وطوائف لما يصدر عن خصومنا من إشارات ورغبات .. ولا أقول معارف وعلوم في الحياة.. ومنا من يعمل لحراسة مصالح وأمن الغرب حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح وأمن شعبه ووطنه.

كيف يقال بعد هذا كله ان لا تثريب على العرب او المسلمين من التعامل مع معطيات العصر ورجاله في العلوم والسياسة؟!

كيف لا يبعث هذا البؤس والتهافت الأحزان في نفوس العرب والمسلمين؟!

لعل في عجزنا المنظور عن التفاعل الإيجابي مع مجريات عصرنا ما يفسر حيرتنا وضياعنا في وهاد القنوط والإحباط كل هذه الحقب من السنين.. أو أن الأعداء قد أفلحوا في إحكام حلقات سلاسل الذل والمهانة على رقابنا.. وما يظن إلاّ إن الجزاء من أصل العمل

فإلى متى يا ترى؟!وإلى أين يا هل ترى ستقودنا فكرة الفعل وردة الفعل في الحياة ؟!

وإلى أي ضفة من ضفاف الواقع المعاصر ستلقى بنا مراسيها؟!

لو كان أحد منا يدري لكان الحال غير الحال.. ولكن كلنا (علمي علمك) ..رحماك يا رب الأقوياء و الضعفاء.. رحماك يا رب الأرض والسماء.. وحنانيك من مصائر أهل الشقاق والنفاق في الأرض.

ما عدنا نعرف ملامح الزمان ولا قسمات الإنسان في هذا الكم الهائل من الهذيان.. الذي يسوق على الناس صباحاً ومساء على أنه شيء من السياسة.. والسياسة منه بريئة براءة الذئب من دم ابن يعقوب.. ما هذا ورب الكعبة إلاّ بلاء وعناء وشقاء!!

هب أنها –عزيزي القارئ– خطى كتبت علينا.. ومقدور لنا ان نظل نجري إلى ما لا نهاية خلف الأسوأ في تجاربنا وتجارب الآخرين.. لا مجال من الصبر والمصابرة على القليل من الاختلاف أو الخلاف بيننا حتى تنجلي الأمور.. ففي ما يرى الناظر في الحياة من هذا الشأن ليس منا ولسنا منه في شيء.

يعلمنا ديننا الإسلامي الحنيف: ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.. وسبحان الذي يغير ولا يتغير.

والمسلمين أحس ان كل جهة أو فرد منا تريد أن تغير كل شيء فجأة وبصورة عفوية.. وكأنما كل هذا التغيير يراد له أن يحدث بدون أن يسدد طلابه فواتير الاستهلاك.

دعاء:

اللهم احفظ أوطان العرب والمسلمين من الأذى والضرر..ما ظهر منها وما بطن ..أنك يا رب العالمين قادر.. اللهم أصلح عمل العرب والمسلمين.. آمين. ●

الناخب آخر من يعلم

كيف تستغل قضايا المجتمع للابتزاز السياسي؟

● تتعمد أحزاب المشترك في مجمل خطاباتها تغييب اللاعب الاساسي في العملية السياسية والعنصر الأهم في تكوين المؤسسات المدنية بما فيها الاحزاب والتنظيمات السياسية، وهو المواطن الناخب، الأمر الذي أدى الى عزلها عن قضايا المجتمع وهموم الشارع إذ لايزال دورها ضعيفاً ودون المستوى المطلوب منها في أداء وظائفها تجاه المجتمع.

- عبدالولي المذابي

وبالنظر الى خطاباتها الاعلامية المازومة سنجد أنها مازالت تستخدم قضايا المجتمع بالصورة التي تخدم مصالحها فقط، فلا تجد في مجمل خطاباتها أية إشارة أو مطالبة بإصلاح أوضاع اجتماعية عدا مطالبات لتمكينها من إملاء شروطها السياسية، وكسب مصالح ونقاط جديدة، مستخدمة في ذلك مشاكل المجتمع في أبشع صور الابتزاز والاستغلال السياسي.

ولا تخلو تلك الخطابات من إشارات غامضة لا يفهمها الا قيادات المؤتمر وكأنها تؤكد للجميع عجزها عن طرح القضايا الحقيقية التي يدور حولها الخلاف بشفافية.

في كل مشكلة تنشأ أثناء الحوار سرعان ما تلجأ أحزاب المشترك الى هذا الاسلوب لابتزاز المؤتمر، في حين يظل الجمهور بعيداً عن فهم حقيقة الأمر، وكان الاحرى بالمؤتمر ألاّ ينجر الى الرد على القضايا المفتعلة التي يتضمنها خطاب المشترك، ويبادر بكشف حقائق ما جرى امام الرأي العام.

يعزو المحللون السياسيون الأسباب الحقيقية وراء هيمنة السرية وغياب الشفافية في أداء الاحزاب الى التنشئة السياسية السابقة في فترة ما قبل الوحدة لكافة الاحزاب، حيث كانت تعتبر الحزبية خيانة وعمالة، ومن المؤسف أن سلبيات التجربة الحزبية والتعددية لاتزال طاغية على إيجابياتها منذ قيام الوحدة حتى الآن، وبلغت المناكفات والمماحكات السياسية ذروتها، فهل يعقل ان يكون الحزب الحاكم هو الذي يصر ويتمسك بإجراء الانتخابات في مواعيدها والمعارضة هي التي تتنصل وتحاول تأجيلها، في ظروف محلية ودولية يمكن ان تكون في خدمتها، خصوصاً مع تداعيات الأزمة المالية العالمية وإقرار أطراف الحياة السياسية بما فيها الحزب الحاكم بوجود فساد كبير وعبث بالمال العام.

● هيمنة السرية على أداء الأحزاب تعود إلى التنشئة السياسية قبل الوحدة

اعتقد أن المعارضة تجاوزت كبرياءها وانتقلت الى خانة الغباء السياسي الفاحش، خصوصاً وأن المؤتمر الشعبي العام ملتزم بشروطها التي تضمنها اتفاق المبادئ لضمان انتخابات نزيهة وشفافة وآمنة، بما حملته من تنازلات وإجحاف بحق المؤتمر، بالاضافة الى تاكيد المؤتمر التزامه بكل ما اتفق عليه مع المعارضة خلال جولات الحوار..

والأغرب من كل ذلك ان المؤتمر هو الذي يصر على تنفيذ بنود الاتفاقية الموقعة قبيل انتخابات الرئاسة في العام ٢٠٠٦م والمعارضة هي التي تصر على اسقاط شروطها.

كل ذلك يؤكد أن الأحزاب السياسية تعمل ضد بعضها وليس من أجل البلد أو مصلحة الناس، فالهدف من ممارسات المشترك هو الكسب السياسي بواسطة الابتزاز، وهذا القول لا يحتاج الى دليل أكثر من خطابات المشترك ومواقفه بالطبع ليس الغرض من هذا الحديث إظهار المؤتمر في صورة البريء والمظلوم او المغلوب على أمره، فهو من وضع نفسه في هذا المأزق الحرج، فلا هو استخدم الاغلبية المريحة في اتخاذ قراراته دون الرجوع الى الاطراف السياسية الاخرى ولا هو قادر على تجاوز الدستور والقانون لإرضاء تلك الاحزاب، وظل مراوحاً متردداً، في حين لن يرحمه الناخب إذا أضاع الوقت في هذه المناكفات وانشغل عن تنفيذ وعوده التي تضمنها برنامجه الانتخابي وحاز بواسطته على أغلبية شعبية، وسبق أن خسر في الانتخابات النيابية السابقة (١١) مقعداً في أمانة العاصمة التي تعتبر أقوى معاقله السياسية.

الوضع داخل أحزاب المشترك ليس بالصورة التي يحاول البعض تسويقها فأزماته الداخلية وانقساماته الطبيعية حالت دون تقديم رؤية وطنية واضحة، أو بدائل مقنعة للناخب، وهي نتيجة طبيعية لأزمة الحرية والديمقراطية داخل أحزاب المشترك، ظهرت في خروج قيادات من تلك الاحزاب بآراء مناقضة لبعضها لتكشف كذبة التوافق بين أحزاب متقاطعة أيديولوجياً وتنظيمياً، واخر دلائلها إعلان الاشتراكي تمسكه بالقائمة النسبية كحل انسب للأزمة السياسية في ذات الوقت الذي خرج قيادي اصلاحي بارز يقلل من أهميتها وجدواها، وكذلك قضية ترشيح النساء التي ستظل أبرز عناوين التنافر السياسي داخل اللقاء المشترك.

المعارضة في اليمن لم تستطع حتى الآن الالتفاف على رؤية مشتركة وإنهاء التقسيم الى مجلسين من أجل الحيلولة دون أي تراجع عن الخيار الديمقراطي والتطور المتصاعد في هذه التجربة المتميزة في المنطقة.قد تقلل أحزاب المشترك من شان أحزاب التحالف الوطني للمعارضة ليس بسبب عدم فاعليتها السياسية وإنما بسبب تحالفها مع المؤتمر الشعبي العام.

الأمر الذي يؤكد أن فهم أحزاب المشترك لدور المعارضة لايزال قاصراً ودون مستوى النضج السياسي، فهي تفهم دورها بأنه اعتراض أو مناكفة للحزب الحاكم فقط، كما أوضحت سابقاً – وبذلك تكون قد أدت دورها ولم تقل أمين، كما تعتقد، وهذ الفهم إن جاز التعبير خاطئ تماماً، فابجديات التعددية السياسية تقتضي تعدد الخيارات والبرامج وتوحد الأهداف فإذا ما حدث توافق في الحد الادنى يمكن أن يقوم إئتلاف أو تحالف بين حزبين أو أكثر كما حدث في اللقاء المشترك، وأحزابه التي تنكر التحالف على غيرها وتقره لنفسها.

◁ غرور المعارضة أدخلها خانة الغباء السياسي الفاحش

المؤتمر الشعبي العام يؤكد أن رعايته لأحزاب التحالف الوطني للمعارضة هي رعاية مؤقتة تفرضها مسؤوليته كحزب حاكم يتولى إدارة شؤون البلد ويرعى العملية الديمقراطية ويقدم المساعدة لأطرافها المختلفة، ويرى المؤتمر أن هذا التحالف يتوافق مع رؤيته للمعارضة على أنها الوجه الآخر للسلطة الذي يعينه على تحقيق المصالح العامة للمجتمع، وفقاً لما يقرره المنطق وبقبله العقل، وليس تلك المعارضة التي تتفرغ لإعاقته عن القيام بواجباته وتسيئ الى جهوده دون تمييز كما تفعل أحزاب المشترك.

أما أحزاب التحالف الوطني للمعارضة التي يحاول البعض تصويرها وتقديمها كديكور مكمل للمؤتمر، فمن الانصاف القول بانها أحزاب لها تاريخ نضالي معروف وكان لمؤسسيها أدوار وطنية مشهودة وسجلت حضوراً منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وهي الآن تقدم تبريراً مقنعاً لتراجع حضورها السياسي بعد الوحدة بكونها شاركت في حوار الاحزاب مطلع الثمانينيات من القرن الماضي وقدمت رؤاها وقناعاتها وذابت بقناعة في الكيان السياسي المسمى المؤتمر الشعبي العام الذي شكل رؤية وطنية موحدة للسلطة والمعارضة صيغت في أول نظرية سياسية وطنية خالصة باسم الميثاق الوطني.

ويؤكد قادة هذه الاحزاب انهم لم ينفصلوا عن المؤتمر الشعبي العام منذ تاسيسه حتى الآن باعتبار أنه فكره ليس ملكاً لحزب واحد وإنما هو ملك لجميع الاتجاهات السياسية في اليمن، وبالتالي فإن عودتهم للتحالف مع المؤتمر إنما هو تمسك بقناعاتهم التي لم يتمردوا عليها، كما فعل آخرون، كما أن تحالفهم ليس ضد أحد بل تحالف مع الاجماع الوطني، ومحاولة للمعارضة من الداخل وممارسة الرقابة الايجابية من أجل تطوير واستمرار أول تفكير سياسي نشأ من احتياجات البلد فتحول الى فعل ناجح.. ويجب التذكير هنا بأن الهدف من انشاء المؤتمر الشعبي العام لم يكن تشكيل حزب سياسي جديد بقدر ما هو تقريب وجهات النظر السياسية وانشاء تحالف وطني واصطفاف على قاعدة الثوابت الوطنية مستخدماً الحوار كوسيلة لحل جميع المشاكل وتوسيع قاعدة المشاركة حتى تحققت أنبل وأسمى الاهداف الوطنية في العام ١٩٩٠م.

وحتى لا نتوه في الحديث عن تاريخ الاحزاب السياسية في اليمن يجب الأخذ في الاعتبار أن الحزبية لم تبلغ ذلك الحد من الشعبية التي تتناسب مع حجم ما يفرد لها من مساحات في الصحف، فلا يزال ٨٤٪ من الناخبين غير حزبيين ولاتزال هناك قوى اجتماعية ودينية تنظر الى الحزبية كنوع من التفرقة للمجتمع، وهناك من إنبرى من شيوخ السلف ليفتي بانها كفر، وهناك أحزاب سياسية تاخذ من الحزبية ما يناسبها وترفض ما لا يناسبها ولا يتفق مع مصالحها.

أما البنى التقليدية في اليمن وهي تشكل غالبية التكوين الاجتماعي فلايزال ولاؤها للقبيلة أكبر من ولائها للحزب وهو ما يقلل من أهمية الصخب السياسي المثار بين الحين والآخر، لترتفع الاصوات المطالبة بالتنمية وتبقى اليمن فوق كل المزايدات. ●